دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	أعطاب النموذج الإداري المغربي
المصدر:	مجلة البوغاز للدراسات القانونية والقضائية
الناشر:	حميد اليسسفي
المؤلف الرئيسي:	اللواح، خليل
المجلد/العدد:	ع2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2019
الشهر:	أكتوبر
الصفحات:	7 - 10
رقم MD:	1160446
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	IslamicInfo
مواضيع:	القوانين والتشريعات، الأخطاء القانونية، القانون الإداري، المغرب
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1160446

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

افتتاحية

أعطاب النموذج الإداري المغربي

أبان النموذج التنموي الحالي عن عدة نواقص وحدود تمظهرت بشكل جلي في بعض الظواهر الاجتماعية التي تشهدها بعض المجالات الترابية بين الفينة والأخرى والتي تؤرق بال السلطات العمومية.

لقد تم الإقرار بفشل هذا النموذج التنموي من طرف أعلى سلطة في البلاد، بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية لأكتوبر من سنة 2017، حيث أكد جلالة الملك نصره الله؛ أن هذا النموذج بلغ مداه وأصبح غير قادر على الاستجابة للمطالب الملحة والحاجيات المتزايدة للمواطنين، وليس في وسعه الحد من الفوارق المجالية التي تعيق تحقيق العدالة المجالية، وهو ما يستدعي صياغة وإعداد نموذج تنموي جديد لمواكبة التطورات والتحولات التي يشهدها المغرب.

لقد تجاوز جلالته مرحلة التشخيص المتسمة بالإقرار بفشل هذا النموذج في خطابه السابق، إلى مرحلة البناء والإرساء في خطابه العشرين بمناسبةعيد العرش الأخير، من خلال الدعوة لإحداث لجنة لبلورة هذا النموذج الجديد، ذات الطبيعة الاستشارية ومحددة في الزمان والمكان.

ولا شك أن هذا النموذج الجديد هو ثمرة الحصيلة التراكميةلمجموع النماذج التنموية في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية.... ويمثل النموذج الإداري موضوع حديثنا ركنا أساسيا فرعيا ضمن النموذج التنموي الشامل الجديد.

كما أنه لا مناص أن هذا النموذج الإداري يؤطره المفهوم الجديد للسلطة الذي كان قد أطلقه جلالة الملك بعد تربعه للعرش في خطابه بالدار

البيضاء بتاريخ 12 أكتوبر 1999،وهو مفهوم يعكس مذهبا جديدا في الحكم شعاره بناء دولة الحق والقانون، وقوامه القرب من المواطن وصيانة حقوقه وحماية حرياته وإشراكه في التدبير.

لقد تم تضمين هذا النمط والنهج الجديد في السلطة ضمن مقتضيات الدستور المغربي الجديد لسنة 2011، ولعل الباب الثاني عشر المتعلق بالحكامة الجيدة خير دليل على ذلك، الذي يهدف إلى بلورة مرفق عمومي يتميز بالحكامة في تدبيره وتتسم خدماته بالجودة المطلوبة وبالنجاعة اللازمة، تتحقق من خلاله المردودية والفعالية، ويعبر موظفيه وأعوانه في ممارسة مهامهم عن الاستقامة والحيادوالنزاهة والمصداقية، ويخضعون في مسؤولياتهم للمحاسبة.

غير أن استشرافنا لواقع الحال، يوحي لنا بأن هذا النموذج الإداري ستعترضه لا محالة نواقص وتحديات قد تعيق اندماجه وانسجامه وانصهاره في النموذج التنموي بالسلاسة المطلوبة، ومن أهم هذه المعيقات:

- ✓ تصلب العقليات الإدارية وتخلفها عن مواكبة قاطرة التنمية، وهي إشكالية كانت محل تنبيه من جلالة الملك في خطابه الأخير لافتتاح الدورة البرلمانية بتاريخ 11 أكتوبر 2019، حيث أكد جلالته على ضرورة تغيير العقليات الإدارية ووضع حد لبعض التصرفات التي تعيق التنمية. تعتبر هذه العقليات نتيجة اختلالات مؤسسات التنشئة الاجتماعية وعجز هذه الأخيرة عن القيام بدورها التربوي المنشود؛ وهو ما يستدعي العمل في اتجاه تكريس القيم الإيجابية بمختلف الوسائل التوعوية والتحسيسية.

✓ تعقد الإجراءات والمساطر الإدارية، وما نجم عنها من ممارسات وسلوكيات سلبية تؤثر على سمعة المرفق العمومي وتعيق مسلسل التنمية؛ وهو ما يقتضي نهج استراتيجية التبسيط والتخفيف وليس التعسير لتحسين علاقة الإدارة بالمرتفق من خلال العمل على إرساء الإدارة الإلكترونية بتقنيات حديثة لتطوير جودة الخدمات العمومية ودعم الشفافية وتطوير الأداء والمردودية؛ وهي دعوة للدفاع عن نمط رقمنة التدبير الإداري والقطع بشكل نهائي مع التدبير التقليدي، وبالتالي تجاوز منطق العقليات الإدارية الكلاسيكية التي تعتقد أنه وحده التدبير الروتيني الورقي الذي يحفظ مشروعية القرار والتصرف الإداري.

✓ إذا كانت اللامركزية واللاتمركز ورشا حيويا لتعزيز الديموقراطية وتحقيق سياسة القرب والنهوض بالتنمية، فإن الممارسة كشفت أن فلسفة المسؤولين المحليين تختلف عن غاية هذا الورش، إذ ما فتئ هؤلاء المسؤولون يعملون على تقوية مراكزهم ونفوذهم بمختلف تجليات الصلاحيات المنقولة أو المفوضة لهم.

✓ يعتبر التوظيف بالتعاقد آلية جديدة تختلف عن التوظيف النظامي، وهو نمط وسيرورة قد تنسجم مع خصوصيات بعض البلدان، وقد لا تتلاءم مع البعض الآخر، وبالرغم من وجاهة أسباب تبني قرار التوظيف بالتعاقد في نظر المدافعين عنه، إلا أن اختصارها لحدود اللحظة في القطاع التربوي أدخل المدرسة المغربية في مناخ يطبعه الاحتجاجات والرفض المطلق لهذه المقاربة الجديدة في التوظيف من طرف المنظمات المهنية، وهو ما يقتضي التراجع عن هذا الأسلوب

بتغيير مقتضيات القانون المحدث للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين في اتجاه تمكين هذه المؤسسات العمومية من توظيف أطرها بشكل دائم ورسمي لسد حاجياتها من الخصاص.

كانت هذه أبرز النواقص، والتي بدون شك تحتاج إلى تكاثف الجهود لتصحيحها وثورة فكرية لتجاوزها، وإرادة وعزم لقراءتها في سياقها الصحيح وبفلسفتها المتبناة، وهي مداخل تصحيحية إصلاحية غير مستحيلة على الضمائر الحية التي لازال المغرب ينعم بها.

رئيس تحرير المجلة. خليل اللواح